الفصل السادس

المرأة والتنمية البشرية

مقدمة

تعد قضية المرأة والتنمية واحدة من أهم القضايا التي نالت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والمؤسسات العلمية، وتناولتها عدد من المؤتمرات والندوات والمحافل الدولية، وأصبح النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية مطلباً رئيساً. ومع هذا الوعي العالمي قفزت قضايا المرأة في العقود الأخيرة إلى مقدمة أولويات الخطط الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في مختلف أنحاء العالم، وذلك بعد أن أثبتت التجارب إن التهميش والإقصاء للنساء ينتج عنه تعطيل وعرقلة السياسة التنموية وتأخير تقدم الأمم. وليس ثمة شك في أن المرأة جزء لا يتجزأ من القوى الاجتماعية المستهدفة من قبل السياسات التنموية، كما أن وضع المرأة يعد مقياساً حقيقياً للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش فيه المجتمع، وهي تؤثر عليه وتتأثر به.

ومع بداية تبوء المرأة موقعاً محورياً في الأجندة الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التنمية، حدثت الكثير من التغيرات في المفاهيم التنموية، وانطلق الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها وإسهاماتها في تنمية مجتمعاتها من مقولة تنموية مؤداها: إن الثروة البشرية هي صانعة الثروات، وإن التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية للثروة البشرية ودعم نفوذها وتنظيم قدراتها وإعلاء مكانتها.

إطار (6-1) حق المرأة في التعليم في التشريعات اليمنية

تضمن الدستور اليمني وقانون التعليم نصوصاً صريحة تشدد على كفالة الدولة حق المواطنين المتساوية في التعليم انطلاقا من أن للتعليم دوره في تفعيل مشاركة المرأة في العملية التنموية. إلا أن المرأة لم تستفيد مما هو متاح من فرص التعليم والتأهيل، فهناك نسبة من النساء يعانين من النظرة التقليدية مما يفسر استمرارية نسبة الأمية العالية بين النساء اليمنيات والتي تعد من أعلى المعدلات في المنطقة.

هذا الفصل من التقرير يسلط الضوء على أبعاد الدور الذي من الممكن أن تشغله المرأة في العملية التنموية كونها نصف المجتمع وذلك باستعراض وتحليل وضع المرأة في المجتمع اليمني، ونوع الخدمات المتاحة لها والتي تساعدها على تنمية أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ورفع مستوى مشاركتها في العملية التنموية من خلال المعايير التي ترتكز عليها التنمية البشرية ومنها المؤشرات المتعلقة بالتعليم والعمل والمشاركة السياسية والصحة. ومن خلال هذه المعطيات سوف نحاول الكشف عن الإنجازات التي حققتها المرأة من جانب، والتحديات التي تواجهها وتحد من دورها في تعزيز اتجاهات التنمية البشرية من جانب آخر.

أولاً: المرأة والتعليم:

لقد اهتمت الدولة بالتعليم، وأنفقت ما يقارب خمس موازنتها السنوية عليه، واعتمدت تعليم الفتاة كأحد أهداف الألفية الثالثة، وخصصت اعتمادات تموينية من برنامج الغذاء العالمي تشجيعاً للأسر الفقيرة والمعدمة التي تقوم بتعليم فتياتها، وذلك في سياق تنامي جهود إدماج ومقاربة النوع الاجتماعي في مجرى العملية التخطيطية للبرامج التنموية بما فيها التعليم في الفترة الأخيرة. ومع ذلك فما زالت هناك فجوة كبيرة بين تعليم المرأة وتعليم الرجل في كل مراحل التعليم. ويعود تدني معدلات التحاق الفتيات بالتعليم إلى معوقات تمويلية، بالإضافة إلى المعوقات الثقافية والديمغرافية. فسكان الريف يشكلون حوالي 72% من إجمالي عدد السكان، وتتسم الأوساط الريفية بتدني مستوى الوعي بحقوق المرأة بشكل خاص. كما أن الفقر في اليمن كما تصفه كثير من الدراسات وتدعمها المؤشرات هو ظاهرة ريفية مؤنثة، الأمر الذي يحد من إمكانات سكان الريف في الإنفاق على التعليم عموماً، والإنفاق على تعليم الفتاة بشكل خاص. فضلاً عن المعوقات التي تفرضها التوجهات الثقافية السائدة في الريف اليمني على تعليم الفتاة، ومنها عدم الرضا باختلاط الذكور مع الإناث في التعليم، وعدم وجود كادر تعليمي نسائي في مدارس الريف بشكل خاص، بالإضافة إلى انتشار الزواج المبكر في الريف وما يترتب عليه من أعباء أسرية تتحملها المرأة.

إطار (6-2) الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي

تعتبر من أكثر الإستراتيجيات التنموية في اليمن إدماجاً لقضايا النوع الاجتماعي، حيث خصصت المحور الخامس منها لإصلاح تعليم الفتاة في اليمن، وهذا مطابق لهدف التنمية الألفية بتحقيق التعليم للجميع في عام 2015م، ومن أهداف هذه الاستراتيجية:

- تحقيق الاستيعاب للفئة العمرية (6-14) سنة بنسبة 100% للبنين والبنات في مختلف مناطق اليمن.
- توفير التعليم الأساسي لـ95%من الفئة العمرية (6-14) سنة بحلول عام 2010م.
- تقليص الفجوة بين الذكور والإناث وكذلك بين الحضر والريف.

وبناءً على ما سبق، فقد تضافرت جهود الحكومة مع جهود المنظمات غير الحكومية بهدف تحقيق تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث بعد تحديد مكامن التمييز بحسب النوع الاجتماعي، حيث تسعى هذه الجهود المشتركة لخلق البيئة المناسبة لإدماج المرأة في مختلف أوجه الحياة، وتوفير الدعم الكافي لها، وتحريرها من القيود التقليدية. ولتحقيق ذلك أنشأت الحكومة والمنظمات غير الرسمية

آليات مؤسسية للنهوض بأوضاع المرأة، من خلال وضع السياسات والخطط المتعلقة بشئون المرأة وتنميتها وإدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأيضاً من خلال المشاركة في إعداد البرامج والمشاريع والموازنات من منظور النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من الجهود الرسمية وغير الرسمية التي تبذل من قبل هذه المؤسسات، إلا أن المرأة اليمنية ما زالت تعيش في واقع متخلف تحكمه القيم التقليدية السارية في المجتمع ، مما يؤدي إلى استمرار الفجوة بين أعداد الذكور والإناث الملتحقين بالتعليم. ويمكن توضيح الفجوة بين معدل التحاق الذكور والإناث بمراحل التعليم المختلفة من خلال الآتي :

بالنسبة للأمية، هناك فجوة كبيرة بين الذكور والإناث، حيث تصل نسبة الأمية في اليمن بين الإناث إلى 7 إناث أميات من بين 10 إناث أعمارهن 15 سنة فأكثر، مقابل 3 ذكور من بين 10 ذكور.

أما في التعليم الأساسي، فتشير البيانات والإحصاءات إلى أن معدل التحاق الذكور بلغ 94%، بينما بلغ معدل التحاق الإناث حوالي 74%،أي أن هناك فجوة في معدلات الالتحاق الإجمالي لصالح الذكور .

وتصل معدلات تسرب الإناث بالمرحلة الأساسية إلى نحو 10.5%، وترتفع هذه النسبة في المستويات المتقدمة من التعليم الأساسي في المدن وبنسب أكبر في الريف.

وبالنسبة للتعليم الثانوي، فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في التعليم الثانوي 35.5% في عام 2009، وهذا يعني أن الإناث لا يمثلن سوى ثلث الملتحقين بهذه المرحلة، كما أن فرص الفتيات في المرحلة الثانوية تتضاءل كلما تقدمن بالسلم التعليمي إلى أعلى. وقد أشارت إحدى الدراسات في المجتمع اليمني إلى أن أهم أسباب تسرب الفتيات من المدارس هو الحالة الاقتصادية للأسرة من بطالة وفقر .

وفيما يخص التعليم الفني والمهني، بلغت نسبة الإناث الملتحقات حوالي 13.2% من نسبة الملتحقين من الذكور في عام 2009، وعادة ما ينظر إلى التعليم المهني على أنه من اختصاص الذكور، وبالتالي لا مستقبل لدراسة الإناث فيه، وهذه نظرة قاصرة حول أهمية التعليم المهني للإناث وجدواه في العملية التنموية. فما يتاح للإناث هو التعليم التجاري ومعاهد المعلمات والتمريض ، أما المناحي التقنية الأخرى فلا يتاح لهن الالتحاق بها، فهناك معاهد فنية وزراعية ذات طابع علمي وتقني، إلا أن الفتاة لا تنخرط فيه وتقتصر على الذكور.

الجدير بالذكر إن إدماج المرأة في التعليم والتدريب المهني يعطيها الحق في اختيار أدوارها والتنوع في الأدوار، كما يسهم في تمكينها اقتصاديا وإسهامها في سوق العمل بما يلبي احتياجات السوق، بل إن هذا الإدماج سوف يساعدها على تجاوز الأدوار والمناشط التقليدية المناطه بها اليوم، وهي أدوار لا تساير الاهتمامات والتطلعات الجديدة أو الاحتياجات المتنوعة.

وبالنسبة للتعليم الجامعي، تشير البيانات أن نسبة الملتحقات بالتعليم الجامعي تصل إلى 28% من إجمالي الملتحقين. ولا يظهر التفاوت في أعداد الملتحقين من الجنسين فقط، بل في نوع التخصص أيضاً، إذ لا يزال اتجاه الفتيات إلى الدراسات الأدبية الإنسانية والاجتماعية هو اتجاه تدعمه الأسرة ويدعمه المجتمع. ذلك أن الموروث الثقافي والاجتماعي في المجتمع اليمني يعد من أهم العوامل المعيقة في واقع المرأة، وفي مستوى ممارسة المرأة لحقوقها بشكل عام، وقد كرس هذا النمط مفاهيم تقلل من شأن المرأة ومن أهمية دورها في المجتمع.

وعند استقراء الأرقام والنسب السابقة يمكن إرجاع عوامل ارتفاع الفجوة بين الذكور والإناث، وبالتالي ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، إلى عاملين رئيسيين: أحدهما يتعلق بالوعي المجتمعي والآخر يتعلق بالوضع التنموي، وذلك كالتالي:

1. ما يتعلق بالوعي المجتمعي:

- النظرة الدونية للمرأة، وتفضيل تعليم البنين على البنات، وخاصة في الريف، فضلاً عن النظرة إلى تعليم الفتاة بعد المستوى الأساسي على أنه نوع من الترف.
- عدم وعي أولياء الأمور بأهمية تعليم الإناث .
- الزواج المبكر، وارتفاع نسبة تسرب الإناث من الصفوف الأولى للتعليم الأساسي.
- شعور الأسرة بعدم وجود مردود من تعليم الإناث وأن مصيرهن الزواج.

2. ما يتعلق بالوضع التنموي:

- ارتفاع عدد الأسر الفقيرة وتدني مستوى دخلها، وبالتالي عدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات تعليم الأبناء، مما يدفعها إلى الاكتفاء بتعليم الذكور.
- قلة توفر المعلمات، إضافة إلى قلة المباني المدرسية المخصصة للإناث، وخاصة في الريف وبعد المدارس عن السكن.
- ضعف التكافؤ بين جهود محو الأمية مع حجم المشكلة.
- عدم توافر فرص العمل بعد التخرج .
- عدم الاتساق بين نصوص ومضامين مكونات العملية التعليمية وواقع التطبيق الميداني.

إن مبدأ الالتزام بالتعليم يقوم على أساس توفير الفرص التعليمية كماً وكيفاً لمن هم في سن التعليم الأساسي، ووضع سياسة للتعليم الإلزامي والتعليم الأساسي يتم بموجبهما رفع معدلات استيعاب الإناث، وتوفير الإمكانات المادية

والبشرية، وإيجاد كافة التدابير للمساعدة على التقليل من ظاهرة تسرب الفتيات في مرحلة التعليم الإلزامي، ويتطلب ذلك ما يلي:

- تحسين نوعية التعليم الأساسي، وخفض معدل تسرب الفتيات وذلك بتوفير الظروف الملائمة للتعليم، كإنشاء المدارس في كل عزل الريف، وتوفير المستلزمات الكافية فيها بما فيها توفير المعلمات في مدارس الفتيات.
- العمل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتاة، عبر التنسيق مع الشخصيات المؤثرة، وعبر وضع برامج خاصة بتوعية أولياء الأمور بأهمية التعليم ودوره في الحياة بالنسبة للجنسين.
- العمل على تنفيذ المهام والأهداف الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتاة.
- العمل على إنشاء صندوق وطني لدعم تعليم الفتاة.
- إنشاء قاعدة معلوماتية إحصائية عن تعليم الفتاة.
- تطوير المناهج المدرسية التي تعكس محتوياتها ومضامينها الصورة المشرقة لدور المرأة، وتصحيح الصورة التقليدية عن المرأة.
- وضع سياسات عملية لمحو الأمية في أوساط النساء بجميع أشكالها بما في ذلك الأمية الأبجدية، والقانونية، والإلكترونية.
- التوسع في إنشاء معاهد التعليم الفني لزيادة معدلات قبول الفتيات وتنويع تخصصاتها، وتشجيع الفتيات على الإقبال عليها لكي يتاح لهن المزيد من فرص المشاركة في مجالات العمل والإنتاج المختلفة.
- دعم المستلزمات المدرسية الأساسية للتخفيف من عبء الإنفاق على الأسرة، وما يترتب على ذلك من تسرب عدد كبير من الأطفال في سن التعليم الإلزامي.

ثانياً: المرأة والعمل:

العمل هو أحد مجالات التنمية التي تدفع بمؤشرات تنمية المجتمع إلى التطور والتقدم، ولذلك نجد اعترافاً من الدولة بأهمية العمل، وبحق المرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادي، إذ نص دستور الجمهورية اليمنية في المادة رقم (29) على أن العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون الخدمة العامة وبمقابل أجر عادل. أما بالنسبة لقوانين الخدمة المدنية وقوانين العمل فقد أكدت هي الأخرى على مبدأ المساواة بين الجنسين في التعيين والترقية والأجور وفقاً للدرجة الوظيفية التي يشغلها الموظف ذكراً كان أو أنثى.

إن التحاق النساء بسوق العمل قد حسن من أوضاعهن في أسرهن، وزادهن خبرة ودراية وثقة بالنفس، كما أن عملهن أصبح يشكل اليوم ضرورة اقتصادية نظراً لظروف الحياة المتغيرة ومتطلباتها الاقتصادية التي استدعت أن يتعاون أفراد الأسرة من الذكور والإناث على مواجهة تحديات الحياة المعيشية، خاصة وأن البناء الأسري اليمني يتسم بنسبة إعالة عالية.

إن المفهوم الشائع للمرأة العاملة والمأخوذ به رسمياً هو ذلك الذي يشير إلى المرأة التي تعمل في وظيفة رسمية خارج المنزل وتتقاضى أجراً على ذلك العمل. وأية امرأة ليس لها دخل ثابت ومنتظم ينظر إليها على أنها امرأة عاطلة، وبذلك تستبعد من قوة العمل، كالنساء اللاتي يعملن في أنشطة اقتصادية في سوق العمل غير الرسمي أو في الحقل أو في المنزل. ومع أن هناك عدداً من النساء يعملن في البيع والشراء والخياطة وصنع الخبز وعمل الأغذية وغيرها من الأعمال التي تقضي فيها المرأة ساعات طويلة في عملها من أجل الإسهام في اقتصاد الأسرة، إلا أن هذه الأعمال لا تحتسب ضمن الأنشطة المنتجة.

ومع أن المرأة تمثل نصف عدد السكان في اليمن، إلا أن نسبة المشتغلات من إجمالي الإناث في القوة البشرية لا تتجاوز 20%، وتتركز معظمهن وبنسبة عالية في مهنة الزراعة 37%، وهذا يعكس الطبيعة الريفية للمجتمع اليمني. كما أن هذه المهنة لا تشترط مستوى معين من التعليم أو التدريب. أما في الحضر فعادة ما تتواجد المرأة في قطاعات خدمية معظمها قطاعات لا تساعد على تفجير وتشغيل الطاقات الإنتاجية والإبداعية عندها أو تلبي متطلبات التنمية، ولعل هذا العمل الذي تمارسه يرتبط أصلاً بنوع التعليم الذي تتلقاه الفتاة، حيث إن عملها لم يلب بعد أهداف ومتطلبات التنمية المرجوة، فالعبرة ليس بالوجود الكمي وإنما بنوع العمل والوظيفة الممارسة وعائد ذلك على التنمية.

ويتركز تواجد المرأة في الحضر في القطاع الحكومي بشكل أكبر من القطاعين الخاص والمختلط وذلك للأسباب الآتية:

- يوفر القطاع الحكومي ظروف عمل مواتية للمرأة، وخاصة فيما يتعلق بإجازات رعاية الطفل، مما يجعل المرأة أكثر قدرة على التوفيق بين عملها خارج المنزل والمسئوليات الأسرية.
- يضم القطاع الحكومي معظم المهن التي تقبل عليها النساء وعلى رأسها التدريس.

الجدير بالذكر أن اليمن تحتل المرتبة الأخيرة في دليل الفوارق بين الجنسين وفقا لتقرير التنمية البشرية العالمي 2011. ويمكن إرجاع تدني مشاركة المرأة اليمنية في النشاط الاقتصادي، خارج نطاق الأسرة، وبالتالي

ارتفاع معدل البطالة بين النساء إلى عوامل ثقافية اجتماعية واقتصادية. يأتي في مقدمتها سيادة القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية التي تعطي الأولوية للرجال في الحصول على العمل، وأن الرجال هم الأولى بتحمل مسئولية رعاية الأسر وإعالتها. من ناحية أخرى ونظراً للامتيازات التي يمنحها قانون العمل اليمني للمرأة العاملة، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فإنه غالباً ما يفضل قطاع الأعمال الخاص تشغيل الرجال على النساء كون تشغيلهم أقل تكلفة، وأن الرجال كذلك أكثر تحملاً وصبراً والاستمرار في العمل لساعات أطول، وخاصة في المساء.

كما ترتبط مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي بمعدلات الإنجاب، وبمؤشر العمر المتوسط عند الزواج، وسن الزواج. وإضافة إلى ما سبق لا تشجع الخدمات المتدنية في البنية التحتية المساندة النساء على العمل خارج نطاق الأسرة. ومع ذلك وكما سبقت الإشارة، فإن اتساع نطاق الفقر وتزايد الضغوط المعيشية والاقتصادية للأسر اليمنية أسهم في تقبل المجتمع اليمني نسبياً لعمل المرأة ومشاركتها في تحمل المسئولية بجانب الرجل.

وهناك جملة من الصعوبات التي تقف أمام المشاركة الفعالة للمرأة في النشاط الاقتصادي، وهي من التحديات الرئيسة التي حالت بصورة أو بأخرى دون ترجمة النوايا المعلنة للحكومة إلى تحسن ملحوظ في أوضاع المرأة على أرض الواقع. ومن هذه الصعوبات:

أ. الفقر:

أكدت العديد من الدراسات اتساع دائرة الفقر في اليمن، ويمكن القول: إن من بين أسباب تفاقم ظاهرة الفقر عدم تحقيق استراتيجيات التنمية التي تبنتها الدولة، إضافة إلى عدم قيام الدولة والقطاع الخاص في المجتمع بدورهما في تفعيل النشاط الاقتصادي.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني لظاهرة الفقر أن نسبة الأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة بلغت 60.3% مقارنة ب 39.7% من الأسر التي يعيلها رجل، حيث تتحمل المرأة عبء أسرتها والتي يبلغ متوسطها 9.5% فرداً، بينما تصل نسبة الأسرة الفقيرة التي تعيلها امرأة 76% مقارنة بالحضر، حيث لا تتجاوز هذه النسبة 32.2%.

ب. التدريب والتأهيل:

إن المرأة الفقيرة التي تعيل أسرتها تتحمل أعباء الأسرة في ظل ظروف اقتصادية شاقة، وفي الوقت ذاته لا تمتلك التدريب والتأهيل الذي يمكنها من الحصول على دخل مناسب، وبالتالي عدم قدرتها على الإسهام الفعالة في النشاط الاقتصادي والتنمية. وحتى تنافس المرأة الرجل في مجتمع ما زال ينظر إليه بنظرة قاصرة، لابد من تأهيلها وتدريبها وإتاحة الفرص أمامها لشغل أعمال تناسب الاختصاصات والمؤهلات التي تحملها.

ويظهر بجلاء تدني حصول المرأة على التدريب والتأهيل. ففي أغلب الأحيان يكون التدريب والتأهيل للذكور، وهذا يلعب دوراً في أن تبقى المرأة دون تأهيل وبالتالي عدم حصولها على فرص لوظائف ذات دخل مناسب. إن المرأة غير المدربة والمؤهلة لا تستطيع الحصول على فرص عمل جيدة. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن مشاريع التدريب والتأهيل للنساء لتمكينهن من الالتحاق بسوق العمل أو البدء بممارسة نشاط مدر للدخل هي مشاريع آخذه في الانتشار التدريجي، إلا أن هذا الانتشار لا يزال غير مدروس ولا موجه. وكثير من مخرجات التدريب لا تجدي لعدم وجود مشاريع تعني بمرحلة ما بعد التدريب .

ج. التنميط النوعي لعمل المرأة.

على الرغم من أن المرأة اليمنية انتزعت العديد من حقوقها خلال الفترة المنصرمة، وما تزال تسعى للحصول على حقوقها كاملة، إلا أن المرأة تتواجد بضآلة في سوق العمل، تشغل فيه أعمالاً معظمها تقليدي كالسكرتارية، والأعمال المكتبية. ولعل من أهم أسباب تدني مشاركة النساء في قوة العمل التنميط النوعي لعمل المرأة وحصرها في المسؤوليات المنزلية. وهذا بدوره يؤدي إلى حرمانها من التعليم، وتفشي الأمية، وقلة حصولها على التأهيل والتدريب، وبالتالي إلى افتقارها للمهارات المكتسبة. وكل ذلك يؤثر على ضعف حضور النساء وتمثيلهن في أعمال الإدارة العليا في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وبناءاً على ما سبق، يمكن القول: إن عملية تمكين المرأة في اليمن تواجه تحديات أمام توسيع خياراتها ومشاركتها في مختلف المجالات، وبلورة تفاعلها مع إفرازات العولمة وقضايا النوع الاجتماعي. وتعد التغيرات الاجتماعية، واتساع دائرة الفقر والبطالة، واستمرار الاتجاهات التقليدية القائمة على أساس حصر أدوار المرأة في وظائف الإنجاب والعمل المنزلي ، ووضع القيود أمام استثمار قدراتها في عملية الإنتاج والحياة العامة، كلها أمور تحد من إمكانية استفادة المرأة من فرص التعليم والعمل، وبالتالي إضعاف إمكانياتها في الحصول على الدخل.

ولكي يتاح للمرأة الإسهام في عملية التنمية بصورة فاعلة ينبغي التركيز على الآتي:

- مراعاة راسمي السياسات التنموية ومتخذي القرار لطبيعة عمل المرأة وقيمته حتى يتمكنوا من تقييم الإسهام الحالي للمرأة العاملة وزيادة فعاليته في المستقبل .
- توعية المجتمع بضرورة التخلي عن التقاليد التي تعامل المرأة بصورة منقوصة، وإفساح المجال لبناء مجتمع

فاعل قائم على الشراكة بين الرجل والمرأة في سبيل تحقيق التنمية والتحديث .

- إتاحة الفرص المتكافئة للتدريب المستمر لتأهيل المرأة أثناء الخدمة في مختلف ميادين العمل بما يرفع من مستواها ومؤهلها وكفاءتها الإنتاجية، والتوسع في فرص التدريب المتاحة للمرأة خاصة في الوظائف الإدارية والخدمية .
- تحسين الخدمات الاجتماعية المساندة للمرأة وتطويرها بهدف زيادة مشاركتها في سوق العمل.

ثالثاً: المرأة والمشاركة السياسية:

إذا كانت المشاركة تعني محاولة التأثير في صنع القرارات السياسية العامة، فإن التصويت والترشيح للانتخابات هو أحد المؤشرات الهامة لقياس هذه القدرة على التأثير، وعلى الرغم من أن النصوص الدستورية والقانونية قد كفلت للمرأة حقوقها السياسية في إتاحة المجال أمامها للمشاركة السياسية من خلال حقها في التصويت والترشح للانتخابات ومساواتها بالرجل في هذا المجال، إلا أن الواقع قد كشف إن إسقاط القيود القانونية لا يكفي لوصول المرأة إلى الهيئات المنتخبة،

إطار (6-3) التمثيل السياسي للمرأة في الانتخابات

بلغ عدد المرشحات في أول انتخابات برلمانية عام 1993م 41 مرشحة منهن (17) مرشحة من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية و(24) مرشحة مستقلة ، فازت منهن (اثنتان) ، وقد بلغت نسبة المرشحات من النساء في هذه الانتخابات (1.3%)، وهي نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بنسبة المرشحين من الرجال التي بلغت (98.7%). وعلى الرغم من قلة عدد المرشحات في انتخابات 1993م إلا أن المشاركة في الدورتين الثانية والثالثة لعامي 1997م،و2003م شهدت انخفاضاً وتراجعاً مستمراً في عدد المرشحات مقارنة بانتخابات 1993م، إذ بلغ إجمالي المرشحات في انتخابات 1997م (17) مرشحة منهن (8) مرشحات من قبل الأحزاب و(9) مرشحات مستقلات، فازت منهن(اثنتان) وقد بلغت نسبة مشاركة النساء كمرشحات (0.8%) أي أقل من واحد بالمائة مقارنة بنسبة (99.2%) للرجال. وقد استمر هذا الانخفاض في انتخابات 2003م حيث بلغ عدد المرشحات (11) مرشحة توزعت بين(5) مرشحات حزبيات و(6) مرشحات مستقلات فازت (واحدة) فقط.

ومن ذلك المجلس النيابي، كما بينت الانتخابات أنها لم تسهم في إحداث زيادة الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع، وبأهمية ضرورة ممارسة حقوقها السياسية التي نص عليها الدستور والقوانين النافذة للوصول إلى مؤسسات ومراكز صنع القرار السياسي. فقد اتسمت المشاركة السياسية للمرأة من خلال الترشيح في الانتخابات النيابية التي جرت في الأعوام 1993م، 1997م، 2003م بالضعف الكبير مقارنة بحجم النساء في المجتمع من جهة، وبحجمهن كناخبات وقوة تصويتية كبيرة ومؤثرة في العملية الانتخابية وفي حسم نتائجها لصالح الكثير من المرشحين من جهة أخرى.

جدول (6-1) تطور عدد المسجلات والمرشحات من النساء خلال الدورات الانتخابية (بالألف)

الدورة الانتخابية	ذكور	إناث	الإجمالي	نسبة الإناث من الإجمالي%	معدل النمو %		النساء المرشحات	الرجال المرشحون	نسبة النساء المرشحات إلى الذكور %	عدد الفائزات
					ذكور	إناث				
1993	2210	478	2688	18			42	3124	1.3	2
1997	3365	1305	4669	28	52	172	19	1292	1.5	2
2003	4683	3415	8097	42	39	161	11	1385	0.8	1

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، والمجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة، تقرير عن وضع المرأة في اليمن 2006.

ويمكن القول: إن ضعف مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية يعود إلى:

- إحجام عدد من الأحزاب السياسية عن ترشيح المرأة، وضعف موقفها تجاه مشاركتها في الحياة السياسية مشاركة حقيقية، على الرغم من استفادة تلك الأحزاب من مشاركة المرأة في التصويت لصالح مرشحيها في الانتخابات، مما عزز من الاستفادة من المرأة كناخبة وقوة تصويتية في مقابل إعاقة مشاركتها كمرشحة.
- وجود عوائق قانونية تحول دون إتاحة الفرصة أمام المرأة للترشح في الانتخابات النيابية بصفتها مرشحة مستقلة، ومن ذلك اشتراط تزكية للمرشحين المستقلين بما لا يقل عن 300 ناخب كما جاء في قانون الانتخابات (المادة -58 الفقرة ب)، وهذا ما زاد من الصعوبات التي تواجهها المرأة في الترشيح للانتخابات البرلمانية.
- افتقار المرأة المرشحة للدعم والتأييد الجماهيري والشعبي بسبب النظرة التقليدية للكثيرين من الناس الذين يرون أن دور المرأة ووظيفتها يقتصران على المنزل وتربية الأبناء، وأن وجودها في البرلمان أو غيره من مؤسسات صنع القرار لا يعد المكان المناسب لها.
- النظرة السلبية لبعض أفراد المجتمع للمرأة المرشحة

والمشتغلة بالعمل السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تقبل النساء أنفسهن للمشاركة في الحياة السياسية .

- لا تتوافر بعض متطلبات الترشيح للانتخابات، ومنها الإمكانيات المالية للنساء ممن يرغبن في ترشيح أنفسهن، علاوة على ما تتطلبه الحملات الانتخابية من أساليب دعائية لا تتلاءم مع وضع المرأة، مما يشكل عائقاً أمام المرأة المرشحة للتعريف بنفسها وبرنامجها الانتخابي.

جدول (6-2) تمثيل النساء في المجالس والوظائف الحكومية العليا لعام 2007م

مستوى الوظيفة	النساء		الرجال		نسبة الإناث إلى الرجال %
	عدد	%	عدد	%	
أعضاء مجلس النواب	1	0.3	300	99.7	0.3
أعضاء مجلس الشورى	2	1.8	109	98.2	1.8
أعضاء المجالس المحلية	37	0.5	7000	99.5	0.5
مجلس الوزراء	2	6.1	31	93.9	6.5
وزير	6	0.8	727	99.2	0.8
نائب وزير	2	0.9	214	99.1	0.9
وزير مفوض	2	1.4	140	98.6	1.4
وكيل محافظة	0	0.0	46	100.0	0.0
وكيل مصلحة	0	0.0	2	100.0	0.0
وكيل مكتب	0	0.0	15	100.0	0.0
وكيل وزارة	14	1.7	799	98.3	1.8
وكيل هيئة	0	0.0	16	100.0	0.0
وكيل وزارة مساعد	11	2.5	423	97.5	2.6
مدراء عموم	186	3.6	4971	96.4	3.7
مدراء عموم مساعدين	6	3.6	163	96.4	3.7

المصدر: اللجنة الوطنية للمرأة 2007.

إن تدني مشاركة المرأة في الانتخابات لا يقتصر على الانتخابات النيابية فقط، بل هو جزء من تدني مشاركتها في الحياة العامة مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والوظائف القيادية العليا في الدولة. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن ما تظهره الأحزاب السياسية في خطاباتها وبرامجها من تأييد وتشجيع لمشاركة المرأة في العمل السياسي والحزبي، إلا أن الواقع العملي يقول غير ما تظهره تلك الخطابات والمقولات، حيث لم تتجاوز نسبة النساء في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية في الجمهورية اليمنية 6.8% عام 2005م و9.9% عام 2007م.

إطار (6-4) التمثيل السياسي للمرأة في الأحزاب

تتواجد المرأة في المؤتمر الشعبي العام بنسبة 20%، وفي الحزب الاشتراكي 14%، في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري 7%، وفي التجمع اليمني للإصلاح 4%. أما على مستوى وجودها في المناصب القيادية للأحزاب السياسية فهي: المؤتمر الشعبي العام 33%، التجمع اليمني للإصلاح 8%، الحزب الاشتراكي 6%، التنظيم الوحدوي الناصري 6%.

إن هذا التباين في مواقف الأحزاب تجاه مشاركة المرأة من خلال الترشيح والتمثيل في مؤسسات النظام السياسي يمثل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى حرمان المرأة من الحصول على تمثيل عادل في المجالس المنتخبة، وهو ما يستلزم ضرورة فرض نسبة جيدة لتمثيل النساء في هذه المجالس، وأن يتم ذلك من خلال نصوص قانونية ملزمة لجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بدلاً من الاكتفاء بتعيين بعض العناصر النسوية في مناصب محدودة في المواقع القيادية، أو في أجهزة الدولة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من التهميش الذي تتعرض له النساء من المجتمع والنخب السياسية، وهذا التهميش الذي أدى إلى تغييب دور النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصورة عامة والحياة السياسية بصورة خاصة. كما أن تمثيل المرأة على صعيد الأجهزة التنفيذية والهيئات الوزارية لا يزال قاصراً، حيث إن الأرقام والنسب التي تضمنها الجدول (6-2) تبين الفجوة الكبيرة بين النساء والرجال في مراكز صنع القرار بشكل يتناقض مع إعلان الدولة والأحزاب من خلال برامجها وخطابها السياسي وتصريحاتها عن دور المرأة ومكانتها وأهمية المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وبين ما تنفذه على أرض الواقع . وبالتالي يمكننا القول: إن مشاركة المرأة اليمنية في المجال السياسي ما تزال دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى العديد من الصعوبات والمعوقات منها :

أ. معوقات اجتماعية وثقافية:

إن ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده الاجتماعية ما زالت تعمل على عزل المرأة وعدم الاهتمام بمسألة مشاركتها السياسية أو تقلدها مناصب عامة. فالتمييز السياسي هو نتاج لمنظومة ثقافية سائدة وطبيعة بنية اجتماعية وتقليدية تضع المرأة في مكانة أدنى من مكانة الرجل، ومن ثم تحدد أدوارها ونشاطاتها وفقاً لتلك المكانة ومن ثم تقليل من أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي، فالمجتمع لم يتعود بعد ولم يتقبل كلياً دور المرأة في المجال السياسي، حيث يتم حصر أدوارها في الأدوار التقليدية، منها تربية الأطفال والاهتمام بالشؤون المنزلية، حيث يتم إعداد الفتيات لهذه الأدوار من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

وفضلاً عن الوعي المتدني والزائف لدى بعض المتعلمين والمثقفين تجاه قضية المرأة، ومعوقات تدني المستوى الثقافي والتعليمي في الأرياف، نجد أن وعي المرأة ذاتها ومعرفتها بطبيعة حقوقها والأدوار التي يمكن الاضطلاع بها مازال متدنياً، إذ أن الكثير من النساء يعملن ضد مصالحهن دون أن يشعرن بذلك. ويرجع السبب في ذلك إلى تفشي الأمية بين صفوف النساء، وتدني المستوى التعليمي والثقافي والمعرفي لدى الكثير منهن، مما ينشأ عنه نوع من المعوقات الذاتية المتمثلة في عدم وجود قناعة ذاتية، وقد يكون ذلك ناتجاً عن الشعور بعدم الكفاءة أو عدم الثقة بالنفس ، إضافة إلى الضغوط العائلية، والضعف في المستوى التعليمي والتدريبي والمهاراتي. كما أن ضعف وسائل الإعلام يعد أحد المعوقات الهامة في مجال مشاركة المرأة السياسية ،فالمواد والبرامج التي تتناول قضايا المرأة ومشاركتها في التنمية ضئيلة جداً ولا تبرز نماذج لنساء ناجحات في المجال السياسي .

ب. معوقات سياسية :

لعل أبرز المعوقات السياسية تكمن في ضعف السياسات الحكومية وغياب الرغبة الحقيقية للدفع بتمكين المرأة سياسياً، كما أن المنظمات والاتحادات النسائية لم تقدم أنموذجاً أو صورة اجتماعية سياسية عميقة للمرأة ولم تتبنَ مشروعاً جدياً للدفع بالمرأة المرشحة للمشاركة والنجاح للوصول إلى مراكز القرار، كما لا يمكن تجاهل غياب الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في دعم قضايا المرأة وإزالة النظرة السلبية والقاصرة عنها. ومن ناحية أخرى يأتي الدور السلبي للأحزاب متمثلاً في ضعف قدرة ورغبة الأحزاب السياسية في النهوض بأوضاع المرأة سياسياً. وتمثل ذلك في عدة مظاهر أهمها :

- ازدواجية تعامل الأحزاب تجاه المشاركة السياسية للمرأة، ففي حين تحجم عن تقديمها وتشجيعها كمرشحة، فهي تراهن على صوت المرأة كناخبة .
- إن هذه الأحزاب لم تمكن المرأة من المواقع القيادية داخل هياكلها التنظيمية، وأن وجد موقع فهو متدني، وبالتالي لا يشجع ترشيحها في المجالس المنتخبة. وترشيحها لعدد رمزي من النساء في الدورات الانتخابية الثلاث ما هو إلا من أجل حفظ ماء الوجه أمام الرأي العام والمنظمات الأهلية.
- لا يزال وضع المرأة على المستوى التنظيمي للأحزاب هامشياً في معظم الأحزاب، فهي لا تساهم عملياً في اتخاذ القرارات.
- نتيجة لإحجام الأحزاب السياسية الكبيرة والمؤثرة في الساحة اليمنية عن ترشيح نساء بالقدر المفترض واكتفائهم بترشيح عدد رمزي قد جعل النساء يدخلن الانتخابات كمرشحات مستقلات بدون دعم الأحزاب وفى ظل غياب دعم اجتماعي وسياسي ومالي وبالتالي خسارتها في الانتخابات.

ومن أجل تعزيز دور المرأة السياسي على الدولة أن تقدم المزيد من الدعم وذلك بزيادة تمثيلها في مواقع صنع القرار في كافة السلطات القضائية، والتشريعية، والتنفيذية وفي جميع المجالات من أجل تغيير الصورة النمطية المرسومة في مخيلة المجتمع عن المرأة ، وذلك من خلال العديد من الإجراءات العملية منها :

- العمل على رفع مستوى وعي الأفراد السياسي والاجتماعي وإكسابهم قيماً وأفكاراً وتصورات واتجاهات سياسية ومعرفة حديثة تخلق لديهم قناعات قيمية وثقافية بأهمية الديمقراطية وأهمية مشاركة المرأة خاصة، وذلك من خلال العمل على توسيع فضاء الحريات العامة بهدف إيجاد مناخ ملائم لمشاركة المرأة في العمل السياسي. مع التأكيد على أهمية دور الإعلام في توضيح دور المرأة في المجتمع وتغيير الخطاب الإعلامي والتربوي الدائب على ترسيخ الصورة النمطية القائمة على التمييز ضد المرأة وتسليط الضوء على النماذج الريادية من القيادات القليلة الموجودة في البرلمان من النساء.
- تعزيز دور مشاركة المرأة في الحياة السياسية وذلك بوضع أجندة للحكومة ومجلس النواب والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تطرح فيها حلول قانونية وتشريعية ورؤية جديدة لقضايا المرأة، وذلك من خلال الدفاع عن حقوق المرأة والتبني الجاد للقضايا التي من شأنها تحسين ظروفها، مثل تنفيذ حملة وطنية لمحو الأمية ونشر مراكز التأهيل والتدريب لربات البيوت.

- العمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال المؤسسات السياسية (الأحزاب)، وذلك من خلال دعم وتمكين المرأة من مواقع قيادية داخل الأحزاب حتى يبرز وجودها داخل الأحزاب ومركز صنع القرار فيها .

رابعاً: المرأة والصحة

ترتبط الصحة بعلاقة قوية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة ضعف أو غياب الخدمات الصحية فإن ذلك يؤثر في صحة وقدرة الإنسان في الإنتاج والعمل، فالحالة الصحية تعد أحد المؤشرات الأساسية التي من خلالها يمكن متابعة مستوى التنمية، ويقاس ذلك بمستوى الخدمات والرعاية التي تقدم للإنسان. ومع زيادة الإدراك بأن التنمية لا تشير إلى النمو الاقتصادي فحسب، بل إلى التغيرات الأساسية في بنية الاقتصاد وإلى التنمية الاجتماعية والبشرية، فإن الدور بالغ الأهمية للمرأة كحلقة وصل بين الصحة والتنمية يبرز بصورة أقوى .

وبما أن قطاع الصحة هو أحد القطاعات الجاذبة لعمل المرأة، لأن ممارسة المرأة لمختلف المهن الصحية تحظى بقبول اجتماعي، لذلك يصبح تحول المرأة إلى شريك أساسي وفاعل في تقديم أنواع الرعاية والخدمات الصحية أمراً مفروغاً لا تحول دونه تلك المعوقات التي عادة ما يبرر بها تدني إسهام المرأة في القطاعات الأخرى، حيث يعملن كطبيبات وممرضات في مختلف المستشفيات والمستوصفات الصحية.

وقد شهدت اليمن في الأعوام الأخيرة زيادة وتطور للبنية التحتية للصحة وخاصة في زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الأمومة والطفولة والوحدات الصحية الأولية، كما اتخذت الحكومة تدابير مختلفة في إطار الأهداف والإجراءات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة . ومع ذلك ما يزال الوضع الصحي للمرأة دون المستوى المطلوب. فالوضع الصحي المتدني للمرأة ويعد عائقاً لمشاركة المرأة في التنمية والحياة العامة، ويساعد على أن تعيش المرأة في ظروف تتسم باعتلال الصحة وعدم القدرة على المشاركة في صنع القرار.

ويعد وضع الصحة الإنجابية في اليمن متدهوراً، حيث لا يزال مؤشر نسبة وفيات الأمهات من أعلى المؤشرات بالمقارنة مع دول الجوار وفي الوطن العربي والتي تصل إلى 365 وفاة لكل 100.000 مولود في عام 2003 بسبب مضاعفات الحمل والولادة، وعند توزيع هذا العدد على مراحل الحمل والولادة نجد أن 18% من وفيات الأمهات تحدث أثناء الحمل وحوالي 10% أثناء الولادة و72% يتوفين بعد الولادة، ويرجع ذلك إلى :

- غياب التربية والثقافة السكانية التي تعني بالمرأة والطفل.
- الزواج المبكر ولا سيما في الريف.
- معدلات الخصوبة والولادات المرتفعة.
- الولادات المتتالية المتقاربة.

ولمعالجة أسباب تدني الصحة الإنجابية يمكن التركيز على الآتي:

- إدراج موضوعات الثقافة الإنجابية والتربية السكانية ضمن مناهج التدريس لمرحلتي الثانوية والجامعة.
- تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة للإسهام في عملية التنمية بصورة فاعلة مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي .
- تفعيل دور وسائل الإعلام لنقل وتوصيل المعلومات المتصلة بأهمية الرضاعة الطبيعية، وكيفية الوقاية من أمراض الطفولة، ومخاطر الزواج المبكر، وأهمية المباعدة بين الولادات ..... إلخ.
- توزيع الخدمات الصحية توزيعاً يتناسب مع مختلف الاحتياجات البيئية الحضرية والريفية.

خامساً: السياسات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية:

أعدت الحكومة سياسات وطنية تتناول قضايا المرأة في مشاريعها وبرامجها وأنشطتها، وترمي إلى النهوض بالمرأة بشكل عام، كما تهدف إلى ردم فجوة النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية بصورة خاصة، ومن هذه السياسات:

1. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر2006-2010م:

تضمنت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة الكثير من الأهداف والسياسات والإجراءات الخاصة بالمرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً باعتبارها شريكاً فاعلاً في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وتعزيز دورها في التنمية الشاملة والمستدامة، وإزالة مظاهر التمييز ضدها، وقد حددت الخطة أربعة اتجاهات رئيسة لتمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية وتشمل:

- تضييق الفجوات النوعية وخاصة في التعليم والصحة من خلال توفير البيئة الملائمة لتعليم الفتاة وتحسين الخدمات الصحية للمرأة .

- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وبناء قدرات العاملات في المواقع الإدارية والمجالس المحلية، والمنتخبات في البرلمان والدبلوماسيات، وتشجيع الناشطات سياسيا.
- توسيع الفرص الاقتصادية للمرأة في كل القطاعات، وتوفير التمويل والقروض لتشجيع وتنمية أنشطتهن.
- مراجعة القوانين والتشريعات واللوائح التي تتضمن نصوصاً تمييزية ضد المرأة.

2. الاستراتيجية الوطنية المحدثة لتنمية المرأة 2006-2015م:

سعت هذه الاستراتيجية إلى تضييق فجوة النوع الاجتماعي بناءً على أهداف التنمية الألفية والأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة اليمنية، وتحددت أهدافها في الآتي:

- توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2015م وحصول الجنسين على فرص متساوية للتعليم في بقية المراحل، وتخفيض نسبة الأمية بين النساء والفتيات إلى نصف معدلها الحالي.
- توسيع فرص العمل للمرأة طوال دورة حياتها للحصول على الرعاية والخدمات الصحية الضرورية بتكاليف ميسرة، وتأمين مقومات انخراطها الواسع في قطاع الصحة.
- خفض نسبة النساء الفقيرات إلى النصف، وتعزيز استقلالية المرأة بتمكينها اقتصادياً وإشراكها الفاعل في صنع القرار الاقتصادي والبيئي.
- رفع مستوى مشاركة المرأة كماً ونوعاً في مختلف مواقع السلطة وصنع القرار، ورفع مستوى تمثيل الآليات المؤسسية الحكومية المعنية بقضايا المرأة، ودعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية.
- توسيع مشاركة المرأة وتعزيز دورها في الإعلام ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم قضايا النهوض بالمرأة وإبراز صورتها المتوازنة وغير النمطية.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الاستراتيجية إلا أن الملاحظ أن تعاطي الجهات الحكومية معها وتجسيدها في خططها وبرامجها السنوية تتفاوت من جهة إلى أخرى، كما أنه لا يوجد إطار واضح للمراقبة والتقييم في تنفيذ مهام واختصاصات الجهات المعنية بالتنفيذ